الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

انعكاس تطبيق معيار IFRS9 على أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف التقليدية السورية الخاصة

The reflection of IFRS9 standard on the impact of credit risk on the financial performance of Syrian private conventional banks

المشروع أعد لنيل درجة الإجازة في علوم الإدارة

اختصاص: مالية ومصارف

إعداد الطالبة:

نانور فاتشه آق اوغلانيان

إشراف:

د. منال الموصلي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

2023-2022

جميع الآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر الطالب ولا يتحمل المعهد أي مسؤولية عن مدى دقة أو مصداقية المعلومات

الشكر والتقدير

إلى من مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأساتذتنا الأفاضل على ما قدموا لنا من بحور العلم والمعرفة..

لجنة التحكيم والمشرفين والأساتذة الكرام

كما أخص بالشكر والتقدير، إلى من رافقتنا مسيرة هذا النجاح خطوة تلو الأخرى حتى النهاية، ولم تبخل علينا بمعلومة أو وقت أو جهد..

لصاحبة التميز والعطاء

الدكتورة منال الموصلي

وإلى جميع السادة أعضاء الهيئة التدريسية في **المعهد العالي لإدارة الأعمال** على توجيهاتهم القيمة ونصائحهم المفيدة، لكم كل الشكر.

الإهداء

إلى سندي منذ الصغر، وإلى من مهدوا لي الطريق لأصل إلى هنا...
إلى **ملاكي الحارس (أمي)...وبطل طفولتي (أبي)**

إلى من وهبني الله نعمة وجوده في حياتي... أخي الحبيب **(ديكران)**

إلى من كانوا قدوتي ومثلي الأعلى دوماً، الأقرب إلى قلبي...
أختي الحبيبة **(ماريا)**... وصهري **(هوفيك)**

إلى من تعلمت منها حب الحياة، مصدر سعادتي... **ابنة أختي (مارتا)**

إلى من لم تبخل بدعواتها لي في كل مراحل حياتي... **(جدتي الحبيبة)**

إلى المساند والداعم والكتف الذي أتكئ عليه... **(اليان)**

إلى من كانوا لي أكثر من إخوة، أصدقاء الطفولة... **(سارين، آنا، كارني، فاني)**

إلى إدارتي وزملائي في العمل ... **(شركاء النجاح)**

إلى من أمضيت برفقتهم أجمل أيامي... أصدقائي **(جيسي، ريما، راما، هبة، تغريد، ميسم، لين، عبد الفتاح، عبد اللطيف، طاهر)**

أقدم لكم هذا البحث، وأتمنى أن ينال رضاكم

الملخص

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف التقليدية السورية الخاصة قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2013 إلى 2022، حيث تم تقسيم الفترة لقبل تطبيق المعيار وبعده.

لتحقيق هدف البحث تم حساب نسبة التعثر كمقياس **للمخاطر الائتمانية**، وكل من نسب الربحية المقاسة بالعائد على الأصول، ونسب السيولة المقاسة بنسبة السيولة القانونية، ونسب الملاءة المالية المقاسة بنسبة كفاية رأس المال كمقياس **للأداء المالي**، ولضبط نتائج البحث تم الاعتماد على حجم الأصول المقاس باللوغاريتم.

باستخدام أسلوب الانحدار، توصل البحث إلى أن تطبيق معيار IFRS9 أدى إلى تغير الأثر للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التقليدية السورية الخاصة، وعدم وجود أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة وملاءة المصارف قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

اختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة تركيز المصارف على القيام باستثمارات خارجية أكثر من اعتمادها على منح تسهيلات ائتمانية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، الأداء المالي، حجم الأصول، معيار IFRS9، المصارف السورية.

Abstract

This research aims to test the impact of credit risks on the financial performance of Syrian private conventional banks before and after the application of the IFRS9 standard, during the time period extending from 2013 to 2022, as the period was divided into before and after the application of the standard.

To achieve the objective of the research, the default ratio was calculated as a measure of credit risk, and each of the profitability ratios measured by the return on assets, the liquidity ratios measured by the legal liquidity ratio, and the solvency ratios measured by the capital adequacy ratio as a measure of financial performance.

Using the regression method, the research concluded that the application of the IFRS9 standard led to a change in the effect of credit risk on the profitability of the traditional Syrian private banks, and there was no significant effect of credit risk on the liquidity and solvency of banks before and after the application of the IFRS9 standard.

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need for banks to focus on making foreign investments more than relying on granting credit facilities.

Keywords: credit risk, financial performance, size of assets, IFRS9, Syrian banks.

قائمة المحتويات

الفصل التمهيدي 1

المقدمة 2

الدراسات السابقة: 3

مشكلة البحث: 7

فرضيات البحث: 7

أهمية البحث: 8

أهداف البحث: 8

مجتمع وعينة البحث: 9

متغيرات البحث: 9

منهج البحث: 9

مصادر جمع البيانات وفترة البحث: 9

الفصل الأول 10

تمهيد 11

المبحث الأول: المخاطر المالية 12

أولاً: مفهوم المخاطر المالية ومصادرها: 12

ثانياً: أنواع المخاطر المالية: 13

ثالثاً: مفهوم مخاطر الائتمان ومصادرها: 16

رابعاً: طرق قياس المخاطر الائتمانية: 17

خامساً: نتائج المخاطر الائتمانية: 18

المبحث الثاني: معيار IFRS9 19
أولاً: نشأة معيار IFRS9: 19
ثانياً: أهداف معيار IFRS9: 20
ثالثاً: أهمية تطبيق معيار IFRS9: 20
المبحث الثالث: الأداء المالي 21
أولاً: مفهوم الأداء المالي وأهميته: 21
ثانياً: مؤشرات الأداء المالي: 22
ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي: 23
الفصل الثاني 24
تمهيد 25
المبحث الأول: عينة البحث ومتغيراتها 26
أولاً: لمحة عن عينة البحث: 26
ثانياً: متغيرات البحث: 28
المبحث الثاني: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات 29
أولاً: توصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة: 29
ثانياً: التطور البياني للمخاطر الائتمانية قبل وبعد تطبيق المعيار: 35
ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج: 39
النتائج 45
التوصيات 45
المراجع 46

فهرس الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1) تطور نسبة المخاطر الائتمانية لمصرف الدولي للتجارة والتمويل	35
الشكل رقم (2) تطور نسبة المخاطر الائتمانية لبنك بيمو السعودي الفرنسي	36
الشكل رقم (3) تطور نسبة المخاطر الائتمانية لبنك قطر الوطني	37
الشكل رقم (4) تطور نسبة المخاطر الائتمانية لبنك سورية والمهجر	38

فهرس الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1) عينة البحث حيث تم اختيارها بناءً على حجمها	26
الجدول رقم (2) توصيف متغيرات البحث خلال فترة البحث	29
الجدول رقم (3) توصيف متغيرات البحث قبل تطبيق المعيار	31
الجدول رقم (4) توصيف متغيرات البحث بعد تطبيق المعيار	33
الجدول رقم (5) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الأولى قبل تطبيق المعيار	39
الجدول رقم (6) معامل الانحدار للفرضية الأولى قبل تطبيق المعيار	39
الجدول رقم (7) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الأولى بعد تطبيق المعيار	40
الجدول رقم (8) معامل الانحدار للفرضية الأولى بعد تطبيق المعيار	40
الجدول رقم (9) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثانية قبل تطبيق المعيار	41
الجدول رقم (10) معامل الانحدار للفرضية الثانية قبل تطبيق المعيار	41
الجدول رقم (11) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثانية بعد تطبيق المعيار	42
الجدول رقم (12) معامل الانحدار للفرضية الثانية بعد تطبيق معيار	42
الجدول رقم (13) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثالثة قبل تطبيق المعيار	43
الجدول رقم (14) معامل الانحدار للفرضية الثالثة قبل تطبيق المعيار	43
الجدول رقم (15) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثالثة بعد تطبيق المعيار	44
الجدول رقم (16) معامل الانحدار للفرضية الثالثة بعد تطبيق المعيار	44

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

المقدمة

تعد عملية منح الائتمان أساس العمل المصرفي، حيث نشاط المصارف التجارية وعملها يتمثل في استثمار الودائع على شكل قروض، والدخل الناتج من هذه القروض يشكل جزءاً مهماً من دخل المصارف التجارية، إلا أن عملية منح الائتمان تترافق بمخاطر عدم السداد "المخاطر الائتمانية"، التي تحدث نتيجة لفشل المقترضين في سداد التزاماتهم تجاه المصرف، وهذا سيكبد المصرف خسائر مالية، ستؤثر بدورها على مركزه المالي وربحيته.

ومن جهة أخرى، تحقيق الأرباح أي كفاءة الأداء المالي للمصارف أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المصارف، فهو مصدر ثقة لكل المودعين والمقرضين، بالتالي هو مؤشر مهم لقياس كفاءة المصارف في استخدام مواردها، فمن خلال هذه الأرباح تعمل على دعم مركزها المالي وتعزيز ملاءتها، وهذا ما يمكنها من المقاومة للمخاطر التي تواجهها وضمان استمرارها.

فاستجابةً للحاجة لمعيار جديد، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر الأكبر لحدوث تغييرات رئيسية للتحوط من المخاطر، أي أن الخسائر الائتمانية للمصرف أصبحت تعتمد على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة، فإن تطبيق هذا المعيار سوف يوفر ضمانات أكثر حماية لأموال الزبائن، وسيؤدي للدراسة السليمة للملاءة الائتمانية للزبائن، وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية.

قامت المصارف التجارية الخاصة المدرجة بتطبيق معيار IFRS9 ابتداءً من 2018. ولمعرفة أهم منعكسات تطبيق هذا المعيار سنقوم بدراسة أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (2022 - أحمد)، بعنوان:

أثر تطبيق معيار 9 الأدوات المالية IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للمصارف التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق معيار IFRS9 في عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تم اتخاذ العينة من مصارف مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2021، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من مخاطر السيولة المقاسة (بنسبة النقدية إلى إجمالي الأصول)، ومخاطر الائتمان المقاسة (بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، وجودة المعلومات المحاسبية المقاسة (بعدم تماثل المعلومات ومعامل التحديد)، والربحية المقاسة (بمعدل العائد على الأصول)، بالنسبة للمتغيرات الضابطة تمثلت (بحجم البنك).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي على أثر تطبيق المعيار على مخاطر السيولة، ووجود أثر سلبي معنوي على أثر تطبيق المعيار على مخاطر الائتمان، وكان التحسن أكبر في المصارف التقليدية.

2- دراسة (2020 - زاهر)، بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2018، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من المخاطر الائتمانية المقاسة (بنسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها ونسبة القروض غير العاملة)، والأداء المالي المقاس (بمعدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي)، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10 في عملية تحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، القروض الغير عاملة) في معدل العائد على الأصول وفي نسبة الرفع المالي.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (Nguyen – 2023)، بعنوان:

Credit Risk and Financial Performance of Commercial Banks: Evidence from Vietnam.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة بفيتنام، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006–2016، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من النسب الربحية المقاسة (بالعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة)، والمخاطر الائتمانية المقاسة (بنسبة القروض المتعثرة)، وتم اتخاذ متغيرات الضابطة المقاسة (بحجم المصرف، نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة كفاية رأس المال)، بالإضافة لعوامل الاقتصاد الكلي المتمثلة (بنمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم). توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمخاطر الائتمان في الربحية.

2- دراسة (Nabi – 2022)، بعنوان:

The Effect of credit risk on financial performance in Iraqi private commercial banks.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة للعراق، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2020، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من نسب السيولة المتمثلة (بنسبة النقدية ومعدل دوران النقد)، ونسب الربحية المتمثلة (بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، ونسب الملاءة المتمثلة (بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع وكفاية رأس المال).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ضعيف لمخاطر أسعار الفائدة على ROA وROE، وهذا يعني أنه إذا زادت مخاطر أسعار الفائدة بنسبة 1٪، فإن ROE وROA تزداد أيضًا إلى هذا الحد والعكس صحيح. أما

بالنسبة لنسبة حساب صناديق الاستثمار المشترك ليس له أي تأثير على ROA وROE، وضعف مساهمة إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان وإجمالي الأصول في الناتج المحلي الإجمالي.

3- دراسة (Aluko et al. – 2021)، بعنوان:

Impact of Financial Risks on the Profitability of Systematically Important Banks in Nigeria.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية (الائتمانية، السيولة، معدل الفائدة) في ربحية المصارف في نيجيريا، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2016، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من المخاطر المالية المقاسة (بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة)، والربحية المقاسة (بمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الفائدة)، بالإضافة لمتغيرات الضابطة المتمثلة (بحجم البنك، رأس المال، الكفاءة التشغيلية، تركيز البنك، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، عوامل قانونية، عوامل الفساد).

توصلت الدراسة بعد التحكم في بعض العوامل الخاصة بالبنك، والخاصة بالصناعة، والاقتصاد الكلي، والعوامل المؤسسية، أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان والسيولة لها تأثير إيجابي على ربحية المصرف بينما لا يكون لسعر الفائدة أي تأثير.

4- دراسة (Yadav et al. – 2019)، بعنوان:

Impact of Financial Risks on the Profitability of Commercial Banks in India.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية في ربحية المصارف التجارية الخاصة بالهند، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2018، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من النسب الربحية المقاسة (بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، والمخاطر المالية المقاسة (IRR، FER، OBS)، توصلت الدراسة إلى أن معدل معدلات الفائدة العادلة ليس له أي تأثير كبير على ربحية المصارف في الهند، ومعدل العائد الداخلي المتغير المستقل الآخر له تأثير كبير على مقاييس ربحية المصارف، ومن المهم إحصائياً الإشارة إلى

حقيقة أن ارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض العائد. أيضاً مخاطر أسعار الفائدة لها تأثير إيجابي كبير على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصارف. وهذا يعني أنه في حالة زيادة معدل العائد الداخلي بنسبة 1٪، فإن العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول يزيد أيضاً إلى هذا الحد والعكس صحيح.

5- دراسة (Muturi et al. – 2018)، بعنوان:

EFFECTS OF FINANCIAL RISK ON PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS LISTED IN THE NAIROBI SECURITIES EXCHANGE.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية في ربحية المصارف التجارية المدرجة في نيروبي للأوراق المالية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2016، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من النسب الربحية المتمثلة (بالعائد على الأصول)، والمخاطر المالية منها المخاطر الائتمانية المتمثلة (بمخصص القروض المتعثرة)، ومخاطر السوق المتمثلة (بمخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر السيولة المتمثلة (بنسبة تغطية السيولة)، والمخاطر التشغيلية المتمثلة (بنسبة الدخل إلى التكلفة).
توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان، السوق، السيولة والتشغيلية تؤثر سلباً على الربحية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تتميز الدراسة الحالية ببيان انعكاس تطبيق معيار IFRS9 على أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي، والتي تمثلت بأول دراسة عربية تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحثة.
2. حداثة الفترة الزمنية المأخوذة أي تم تقسيمها لقبل وبعد تطبيق المعيار.
3. تم تطبيق الدراسة على المصارف التقليدية السورية.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية الائتمان، كأحد المصادر الرئيسية لربحية المصارف، واعتباره أكثر الأنشطة التي تتعرض لمخاطر متنوعة تختلف في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، فإن عدم قدرة المصرف على تقليل هذه المخاطر أو التصدي لها، تؤثر على ربحيته بشكل كبير، أي على نموه وأدائه المالي، لذلك تم تطبيق معيار IFRS9 لإدارة المخاطر والتحوط منها، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في البحث عن الإجابة للسؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في الأداء المالي المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9؟

ومنه سيتفرع كل من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9؟
- هل يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التجارية التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9؟
- هل يوجد أثر معنوي المخاطر الائتمانية في ملاءة المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في الأداء المالي المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

ومنه سيتفرع كل من الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.
- يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التجارية التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

- يوجد أثر معنوي المخاطر الائتمانية في ملاءة المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

تتلخص أهمية البحث من خلال عرض وتوضيح العديد من التعاريف والمفاهيم والمصطلحات عن معيار IFRS9 والمخاطر الائتمانية والأداء المالي، بالتالي يكون هذا البحث مرجعاً متواضعاً للمهتمين بهذا المجال.

الأهمية التطبيقية:

تتجلى من خلال التطبيق على المصارف التقليدية السورية وبيان انعكاس معيار IFRS9 على أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي، وأيضاً النتائج التي سيتم التوصل إليها والتي من المتوقع أن تخدم جميع الأطراف.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بالهدف الرئيسي التالي:

تحديد فيما إذا كان للمخاطر الائتمانية أثر معنوي في الأداء المالي للمصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

ومنه سيتفرع كل من الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد فيما إذا كان للمخاطر الائتمانية أثر معنوي في ربحية المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.
- تحديد فيما إذا كان للمخاطر الائتمانية أثر معنوي في سيولة المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.
- تحديد فيما إذا كان للمخاطر الائتمانية أثر معنوي في ملاءة المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS9.

مجتمع وعينة البحث:

شمل مجتمع البحث المصارف السورية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما شملت عينة الدراسة ثلاث مصارف الأكبر حجماً من حيث إجمالي الأصول وهي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك قطر الوطني سورية)

متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة:

تتمثل بالمخاطر الائتمانية التي تقاس: (بنسبة التعثر).

المتغيرات المستقلة:

تتمثل بالأداء المالي الذي سيعبر عنه، بنسبة الربحية التي تقاس (بالعائد على الأصول)، نسبة السيولة التي تقاس (بنسبة النقد)، نسبة الملاءة المالية التي تقاس (بنسبة كفاية رأس المال).

المتغير الضابط:

يتمثل بحجم الأصول الذي يقاس باللوغاريتم.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض لمفاهيم المخاطر الائتمانية والأداء المالية في الإطار النظري، كما تم تحليل البيانات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مصادر جمع البيانات وفترة البحث:

تم جمع البيانات من التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2013 لغاية عام 2022، أي قبل وبعد تطبيق المعيار.

الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

تمهيد

نظراً للتغيرات المالية والمصرفية الكبيرة والمتسارعة، وجدت البيئة المصرفية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة نفسها أمام مجموعة من التحديات والضغوط كان أبرزها ارتفاع المخاطر المالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بمسألة التحوط من هذه المخاطر، حيث أصبحت السلطات الرقابية في مختلف دول العالم تسعى وتبحث عن السبل الكفيلة لمنع حدوث أي مشكلة في نظامها المصرفي، وتجسدت هذه السبل من خلال تطبيق معيار IFRS9 الذي سنتحدث في هذا الفصل عنه بالتفصيل بعد تعريف المخاطر المالية، ومعرفة أهم أنواعها، بالأخص المخاطر الائتمانية، ثم معرفة مفهوم الأداء المالي وأهميته ومؤشراته.

المبحث الأول: المخاطر المالية.

المبحث الثاني: معيار IFRS9.

المبحث الثالث: الأداء المالي.

المبحث الأول: المخاطر المالية

أولاً: مفهوم المخاطر المالية ومصادرها:

يعبر عن مصطلح المخاطر المالية بشكل عام على أنها عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. (كاسحي وآخرون، 2022، ص119)

فهي المخاطر التي يتعرض لها حملة الأصول المالية. تظهر في المصرف عادة عن اعتمادها على مصادر التمويل المختلفة (القروض، الأسهم...). تنشأ عن متغيرات لا تتوافر لدى المصارف ميزة تنافسية فيها، فتتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها، أو تجنبها، أو السيطرة عليها. لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق لها أية عوائد اقتصادية، وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمصارف، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه. يعتبر الخطر المالي مستقلاً عن الخطر التشغيلي، على اعتبار أن الخطر المالي يتعلق بقرارات التمويل، في حين أن الخطر التشغيلي يرتبط بقرارات الأعمال، النشاط والاستثمار في المصارف. إلا أن العلاقة بينهما تتضح من خلال الآثار المتبادلة بين كلا النوعين من الأخطار، فالخطر التشغيلي الذي يؤثر سلبا على الأرباح، فيعرض المصارف لخطر العجز عن السداد. ومنه يعرضها إلى الخطر المالي من خلال الأرباح التي تعتبر مصدر التدفق النقدي المستعمل في عملية السداد. (زهرة، 2012، ص15)

مما سبق يمكننا تعريف المخاطر المالية على أنها: مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً، أو هي الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة. (بروك وآخرون، 2020، ص4)

يمكن تقسيم مصادر المخاطر المالية تبعاً لطبيعة النشاط التي تمارسه المصارف، إذ تنقسم إلى مجموعتين مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة.

بالنسبة إلى **المخاطر المنتظمة**، هي المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع، لأنها مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار بالنسبة للمصارف العاملة كافة بالسوق في فترة زمنية محدد. فهذه المخاطر تتعلق بالنظام ذاته ومن ثمة فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع الأوراق المالية التي تتداول في كل السوق المالي.

ولهذه المخاطر خصائص عدة منها تنتج عن عوامل تؤثر في السوق، إذ يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين بشكل عام والمصارف بشكل خاص، ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل الإضرابات العامة، الكساد والتضخم، ارتفاع الفائدة، الحروب، ...الخ

أما **المخاطر غير المنتظمة**، يقصد بها المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بمصرف أو بقطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل.

كما تعرف على أنها: "حالة عدم التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بمصرف معين أو قطاع معين، حيث إنها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي وعادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر غير السوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع، ويرجع سبب هذه المخاطر إلى جملة عوامل خارجية، مثل: حدوث اضطراب عمالي في مصرف أو قطاع معين، أخطاء إدارية، ظهور اختراعات جديدة وغيرها. (بركاوي وآخرون، 2018، ص8-9)

ثانياً: أنواع المخاطر المالية:

تعد المخاطر المصرفية من المواضيع التي حظيت باهتمام المصارف التجارية وإدارتها وكذلك الجهات الرقابية والإشراقية كالمصارف المركزية والرقابة المالية بالإضافة كذلك إلى المنظمات المصرفية الدولية كلجنة بازل، وجاء هذا الاهتمام نتيجة الزيادة الكبيرة الحاصلة في المخاطر المصرفية وتنوعها، وكذلك التأثير السلبي الكبير لتلك المخاطر على نشاط المصارف وعلى ربحيتها، بالتالي على سمعتها وعلى ديمومتها وبقائها في سوق المنافسة. أي تعد المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، أصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر. (الأمين وآخرون، 2021، ص157)، إذ تختلف وتتنوع هذه المخاطر المالية باختلاف بيئات العمل والأنشطة المختلفة التي تمارسها المصارف، وعليه سيتم التفصيل في هذه المخاطر:

1- مخاطر الائتمان:

هي خطر التخلف المحتمل عن السداد من قبل أحد الأطراف المقابلة للمعاملة المالية. عندما يحدث هذا، قد ينتهي الأمر بالطرف غير المتخلف عن السداد إلى تكبد خسارة مالية. (Kamis, 2018, p6)

2- مخاطر السيولة:

تتمثل بعدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها لغياب النقود المطلوبة، وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب. كذلك تتمثل بعدم قدرته على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية. (مرزوق، 2020، ص18)

3- مخاطر السوق:

وهي المخاطر المتنبئ بها، قد تؤثر على إيرادات المؤسسة ورأسمالها وذلك عن طريق التقلبات في أسعار الصرف والفائدة والأوراق المالية وكذا أسعار السلع. بالإضافة لهذه المخاطر هناك أيضاً مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر محاسبية، مخاطر ضريبية، مخاطر متعلقة بالموردين ومخاطر الإفلاس وغيرها من المخاطر المالية. (سماح، 2021، ص6)

4- مخاطر التشغيل:

هو خطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والنظم أو عن الأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية. يمكن للأشخاص (العامل البشري) إنتاج أحداث مخاطر تشغيلية من خلال أخطاء غير مقصودة أثناء العمل أو الأنشطة الإجرامية أو التدريب غير الكافي أو عدد الموظفين، وسوء الإدارة. أما بالنسبة للأحداث الخارجية كالكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات والبراكين...)، كوارث ناتجة عن طرف ثالث (الحروب أو السرقات أو الخسائر)، السمة الرئيسية لخسائر وأحداث المخاطر التشغيلية هي أن تواترها وشدتها غير متناسبة، مما يعني أن الأحداث التي تحمل خسائر كبيرة وشديدة نادراً ما تحدث في دورة حياة المصرف. وإدراكاً لأهمية المخاطر التشغيلية للأنظمة المصرفية والمالية الحديثة، فقد أدرجت لجنة بازل في اتفاقية بازل 2 الخاصة باتفاق رأس المال المسؤول عنها. قدمت بازل II مساهمة قوية في تحسين وظيفة إدارة المخاطر في المقام الأول من خلال توحيد

التعريف، واقتراح مبادئ توجيهية لجمع بيانات الخسارة، وإدخال طرق لحساب الحد الأدنى من رأس المال. (Marija, 2013, p43-44)

5- مخاطر رأس المال:

تنشأ مخاطر رأس المال نتيجة لعدم كفاية رأس المال، لحماية مصالح الأطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين ومقترضين ومستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. وتسبب مخاطر رأس المال انخفاض القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات، ويعتبر رأس المال مصدر تمويل رئيسي ومصدر دخل دائم. وبناء على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون كافياً وملائماً لمواجهة استيعاب الخسائر. تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف في الوفاء بالالتزامات حينما تواجهه حقوق ملكية سالبة. ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات. وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول. ويعتبر رأس المال حماية لحقوق دائني المصرف في حالة عدم وجود مخصصات كافية لمواجهة أية خسائر قد تحدث مستقبلاً. (جمعان، 2017، ص206)

6- مخاطر الرافعة المالية:

تتمثل مخاطر الرفع المالي في تذبذب العائد المتاح للملاك نتيجة استخدام المؤسسة لمصادر التمويل ذات الكلفة الثابتة (قروض وسندات)، هذا التذبذب الذي ينتج عن التغير في الربح التشغيلي بمعدل أكبر أو أقل من تكلفة الأموال الثابتة. وبالتالي يمكن القول إن الرفع المالي سلاح ذو حدين، إذا أحسنت المؤسسة استخدامه فإنها سوف تعظم من قيمتها السوقية، عن طريق زيادة قيمة أسهمها في السوق المالي، والعكس إذا أساءت استخدامه فإنها سوف تضاعف خسائرها مما تنعكس على انخفاض قيمتها السوقية. (بلقلة، 2021، ص58)

7- مخاطر معدل الفائدة:

وهي إحدى أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة لتغير أسعار الفائدة وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما وهكذا ترتبط مخاطرة أسعار الفائدة للمصرف بتغير عوائد موجودات ومطلوبات المصرف وقيمها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة وتعرف بأنها "الاختلاف في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات في سعر الفائدة السوقية". (مخلوفي، 2022، ص22)

8- مخاطر أسعار الصرف:

تتعرض المصارف لمخاطر سعر الصرف من خلال تجارتها في السلع (الواردات والصادرات) والأصول (الاستثمارات والخصوم).

قد يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تحقيق الدخل المكاسب أو الخسائر، اعتماداً على ما إذا كانت المصارف تستورد أو تصدر أو تستثمر أو تقترض. ومع ذلك، يمكن للمصارف التحوط من تأثير أسعار الصرف، مالياً وتشغيلياً، كلياً أو جزئياً. (Adams et., 2022, p:2)

ثالثاً: مفهوم مخاطر الائتمان ومصادرها:

قبل التطرق لموضوع مخاطر الائتمان، يشير الائتمان المصرفي نشاطاً مصرفياً غاية في الأهمية، ومن أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكن في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد المصارف دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف، نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهياره. (شريف، 2016، ص11)

إذاً، تعرف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها، وأنها التغيرات التي تطرأ على العوائد او رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

وعرفت أيضاً بأنها "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف في الوقت المحدد للوفاء". (ابداح، 2020، ص17)

تتحقق مخاطر الائتمان بسبب نوعين من العوامل: (عفانة، 2017، ص132)

عوامل خارجية:

1- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية: مثلاً اتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

2- تغيرات في حركة السوق: ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

عوامل داخلية:

1- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار في المصرف سواء كان لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

2- عدم توافر سياسة ائتمانية مناسبة.

3- ضعف سياسات التسعير.

4- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

رابعاً: طرق قياس المخاطر الائتمانية:

تركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات ال عجز عن السداد. وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة، ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال فترة معينه. وبالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات في رد القرض، ولذلك يجب أن تقوم إدارة المصرف بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، فنسبة المخاطرة في بعض أنواع القروض تزيد عن البعض الآخر.

وينظر المحللون إلى احتياطات المصرف لتقييم مدى قدرته على مقابلة خسائر القروض.

إذا كانت جودة الأصول ضعيفة فإن المصرف يحتاج إلى احتياطي كبير من أجل مقابلة العديد من القروض المتعثرة. وكذلك فإنه يجب أن تقوم المصارف بفحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جدوى بعض القروض. (جمعان، 2017، ص199)

إذ يمكن قياس المخاطر الائتمانية من خلال أهم المؤشرات التالية:

- نسبة التعثر: تستخدم هذه النسبة كمقياس رئيسي يعبر عن مخاطر الائتمان، وتعتبر مؤشراً على مدى جودة محفظة القروض، حيث تشير زيادة هذه النسبة إشارة إلى زيادة تعثر القروض وارتفاع احتمالية عدم القدرة على استردادها، إذ يدخل المصرف في منطقة فقدان السيطرة على إدارة مخاطر الائتمان.
- نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها: تقيس هذه النسبة حجم مخاطر الائتمان المحتمل أن يواجهها المصرف الذي يتم تشكيله لمواجهة أعباء فشل القروض المحتمل عدم تسديدها، حيث تشير زيادة هذه النسبة إلى وجود احتمال تعثر جزء من القروض الممنوحة، أي زيادة حجم مخاطر الائتمان. (زاهر، 2020، ص92-93)

خامساً: نتائج المخاطر الائتمانية:

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل المصارف التجارية ما يلي:

تعثر التسهيلات الائتمانية: لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه وفق شروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الائتمانية: هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن المصارف دون استثناء تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.

فشل المصارف: لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد المصارف الفاشلة، هو معدلات مخاطر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه المصارف لعملائها. (فرحات، 2020، ص26)

المبحث الثاني: معيار IFRS9

أولاً: نشأة معيار IFRS9:

أظهرت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008م أن المعالجات المحاسبية التي وردت في المعيار الدولي (39) IAS بعنوان الأدوات المالية غير مناسبة، حيث يستند هذا المعيار في الاعتراف بخسائر الائتمان على نموذج الخسائر الفعلية، بالتالي لا يتم الاعتراف بتلك الخسائر إلا حين حدوثها. (عمر، 2020، ص142) إذ يهدف المعيار للحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ويركز المعيار بشكل أساسي على وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ذلك من خلال عرض معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. ووضع أسس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية، أي باستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS 39 الخاص بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، وأعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بشكل موضوعي كمدخل للاعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال الذي يمكن إدارته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي، ونموذج انخفاض في الأصول والقروض والأدوات المالية لمحاسبة التغطية. (أبودلو، 2021، ص17)

وبجانب ذلك فإن التحول لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 له تأثير على النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية وذلك يؤثر بدوره على استراتيجيات المنشآت لإعداد التقارير المالية وعملياتها، علماً بأن طبيعة وحجم ذلك الأثر يختلف باختلاف نشاط شركات المالية، ففي المصارف تعتبر طريقة حساب مخصصات خسائر القروض هي التغيير الأكثر أهمية حيث تتطلب تلك الطريقة الجديدة حساب المخصصات لكل خسارة على حدة وعلى أساس توقعي أي التنبؤ بالخسارة قبل حدوثها، بالتالي فإن لتطبيق نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة الخاص بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على الحد من مخاطر القروض وأثر الإفصاح عن تلك المخصصات في تعزيز الثقة المودعين وأصحاب المصلحة. (أبودلو، 2021، ص19)

ثانياً: أهداف معيار IFRS9:

الهدف من هذا المعيار تسهيل على مستخدمي القوائم المالية تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية وذلك بتعديل ما يلي: (أحمد، 2019، ص12)

1. تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس.
2. تحديد الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
3. تحديد شروط تصنيف الأدوات بالتكلفة المطفأة.
4. شروط تغيير إعادة التصنيف في أدوات الدين من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة أو بالعكس.
5. إلغاء المتطلبات المعقدة الموجودة بالمعيار IAS39.
6. اعتماد طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدني لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة، أي يعمل المعيار على بيان طرق قياس الأدوات المالية وكيفية تصنيفها.

ثالثاً: أهمية تطبيق معيار IFRS9:

إن تطبيق هذا المعيار له تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض كونه يؤدي الى زيادة ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات اكثر وحماية اوفر لأموال الزبائن من السابق, ومن ناحية القروض فإن المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الائتمانية للزبائن وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الحسابات الختامية للمصارف، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار. (محسن، 2022، ص12)

المبحث الثالث: الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي وأهميته:

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

ويعرف أيضاً على أنه مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس. أي هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها للوفاء بالتزاماتها، لبلوغ أهدافها المالية. (رمزي وآخرون، 2019، ص10)

نستنتج مما يلي أن الأداء المالي هو مستوى أداء المصارف على مدى فترة زمنية محددة من حيث الأرباح أو الخسائر الإجمالية المتكبدة خلال الفترة المحددة قيد التقييم. (Murerwa, 2015, p6)

تنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة، ومنه يمكننا توضيح أهمية الأداء المالي في النقاط التالية: (تواتي، 2016، ص4)

1. توفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة، ويساعد في ترشيد القرارات، وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء المقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (مؤسسة في نفس القطاع)، أو بين الوضعيات لعدة سنوات لنفس المؤسسة.
2. يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء وموردين ومستثمرون، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.
3. إضافة إلى ذلك تنبع أهمية الأداء المالي في عملية متابعة المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاء الضوء على ربحية، سيولة، توازن المالي، اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وجامحة لنجاح وديمومة المؤسسة في محيط يتم المؤسسة.

ثانياً: مؤشرات الأداء المالي:

من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس الأداء المالي:

1- مؤشرات الربحية: تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من العمليات التشغيلية التي تم تنفيذها لضمان استمرارية المصرف في المستقبل. فالأرباح المرتفعة التي يحققها المصرف ستزيد من ثقة الدائن في تقديم القروض ويمكن أن تزيد من ثقة المستثمرين في استثمار رأس المال، وبالتالي يمكن القول إن الربحية تؤثر على هيكل رأس المال، أي قيمة المصرف. (Handayani, 2020, p327)

ويتم قياسه من خلال: (الصائغ، 2022، ص293)

- معدل العائد على الأصول: يقيس مدى كفاءة إدارة المصارف وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجوداته في القروض والاستثمارات.

- معدل العائد على حقوق الملكية: يعكس مدى قدرة المصارف على إدارة استثمارات المساهمين في المصرف.

2- مؤشرات السيولة: هي قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد. بعبارة أخرى، هي قدرة المصرف على جمع النقود من خلال بيع الأصول المتداولة من أجل الوفاء بالالتزامات المستحقة. (Ali, 2010, p5)

ويتم قياسه من خلال: (سلمان، 2020، ص30-31)

- نسبة الجاهزية النقدية: تبين هذه النسبة مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع، وتفيد في إعطاء صورة عن الوظيفة الأولى للسيولة المتمثلة بمقابلة سحب الودائع.
- نسبة السيولة: فهي مؤشر على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية إجمالي الودائع، وتدل هذه النسبة على الإجابة على السؤال التالي: هل ما يجلبه المصرف من نقدية كافية لتغطية الودائع أو أنه بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض مثلاً أو إصدار أسهم جديدة؟، وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على أن المصرف ليس لديه مشكلات في السيولة.
- نسبة القروض إلى الودائع: تمثل هذه النسبة الوظيفة الثانية للسيولة المصرفية المتمثلة بتلبية طلبات الاقتراض وتشير إلى نسبة القروض الممولة بواسطة الودائع، وكلما زادت هذه النسبة دل على ارتفاع قدرة المصرف في تقديم قروض إضافية.

3- مؤشرات الملاءة المالية: وتعكس مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين. (زايدي، 2017، ص79)

ويتم قياسه من خلال:

- نسبة كفاية رأس المال: تتمثل في رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وتزيد من قدرة المصارف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية وابتكار وتقديم خدمات جديدة، ومن ثم تحقيق الربح المجزي والمقبول له، وهذا يتم حينما يكون استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً فعالاً.

(فليح، 2020، ص108)

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

توجد مجموعة من العوامل التي تتفاوت في طبيعتها وحجم تأثيرها، بالإضافة للمخاطر المالية التي تم ذكرها بالمبحث الأول، التي بالبيئة الداخلية للمصرف، سنذكر أهم بعض هذه العوامل:

1- **حجم المصرف:** هناك عدة أسباب تجعل حجم المصرف يؤثر بصورة إيجابية على مستوى الربحية، فالمصارف ذات الأصول الأكبر لديها القدرة الأكبر على الاستفادة من وفورات الحجم وتنويع نطاق الاستثمار، فمن المتوقع أيضاً أن تتأثر الربحية بصورة سلبية في المصارف التي تتمتع بحجم كبير جداً، وذلك لأن نمو الحجم بصورة كبيرة يؤدي إلى وفورات حجم سالبة، فكلما كبر حجم المصرف كلما تولد عنه المزيد من التكاليف لإدارة وتشغيل هذا الحجم الكبير. (فلاح، 2018، ص65)

2- **كفاءة الإدارة:** يعتبر الأداء المالي المصارف ترجمة لجملة القرارات التي تتخذها إدارة المصرف.

3- **مخاطر السمعة:** إن كل خطوة يتم اتخاذها من قبل المصرف تخضع لحكم المستثمرين والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى الذين يشكلون الصورة التجارية للمصرف. (سعيد، 2016، ص116)

الفصل الثاني

الإطار العملي للبحث

تمهيد

سيتم في هذا الفصل عرض لمحة عن عينة البحث، كما سيتم عرض متغيرات البحث، ثم التوصيف الإحصائي والبياني لهذه المتغيرات، بالإضافة لاختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

بالتالي يتضمن الفصل الثاني مبحثين:

المبحث الأول: لمحة عن عينة البحث ومتغيراتها

المبحث الثاني: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عينة البحث ومتغيراتها

أولاً: لمحة عن عينة البحث:

يبين الجدول رقم (1) بعض المعلومات عن عينة البحث:

الجدول رقم (1) عينة البحث حيث تم اختيارها بناءً على حجمها

الرمز	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال الحالي	صافي الأرباح في بداية فترة البحث	صافي الأرباح الحالية
IBTF	المصرف الولي للتجارة والتمويل	30-04-2003	8,400,000,000	2,645,104	29,753,617,370
BBSF	بنك بيمو السعودي الفرنسي	29-12-2003	10,000,000,000	1,979,270,514	62,838,283,133
QNBS	بنك قطر الوطني	18-01-2009	18,150,000,000	8,659,699,755	90,642,381,510
BSO	بنك سورية والمهجر	13-09-2003	8,640,000,000	172,681,080	12,218,857,022

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث

من الجدول رقم (1) نجد:

- المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

تم تأسيس المصرف الدولي للتجارة والتمويل عام 2003 كشركة مساهمة مغفلة سورية، برأسمال قدره تقريباً 1 مليار ليرة سورية، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح تقريباً 8 مليار ليرة سورية، أي بارتفاع بنسبة 7%، في حين شهد ارتفاع بصافي الأرباح خلال الفترة المدروسة، حيث أصبح تقريباً 29 مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو بالأرباح 9% عن بداية فترة البحث.

- بنك بيمو السعودي الفرنسي:

تم تأسيس بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2003 كشركة مساهمة مغفلة سورية، برأسمال قدره تقريباً 1 مليار ليرة سورية، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح 10 مليار ليرة سورية، أي بارتفاع بنسبة 9%، في حين شهد ارتفاع بصافي الأرباح خلال الفترة المدروسة، حيث أصبح تقريباً 62 مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو بالأرباح 30.5% عن بداية فترة البحث.

- بنك قطر الوطني:

تم تأسيس بنك قطر الوطني عام 2009 كشركة مساهمة مغفلة سورية، برأسمال قدره تقريباً 1 مليار ليرة سورية، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح تقريباً 18 مليار ليرة سورية، أي بارتفاع بنسبة 8%، في حين شهد ارتفاع بصافي الأرباح خلال الفترة المدروسة، حيث أصبح تقريباً 90 مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو بالأرباح 9.1% عن بداية فترة البحث.

- بنك سورية والمهجر:

تم تأسيس بنك سورية والمهجر عام 2003 كشركة مساهمة مغفلة سورية، برأسمال قدره تقريباً 1 مليار ليرة سورية، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح تقريباً 8 مليار ليرة سورية، أي بارتفاع بنسبة 7%، في حين شهد ارتفاع بصافي الأرباح خلال الفترة المدروسة، حيث أصبح تقريباً 12 مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو بالأرباح 68.3% عن بداية فترة البحث.

- **يمتلك بنك قطر الوطني أعلى رأسمال، كما حقق المرتبة الأعلى من حيث صافي أرباح، إذ تبين أنه أكبر مصارف عينة البحث.**

ثانياً: متغيرات البحث:

تم الاعتماد على دراسة (أحمد – 2022)، لتحديد المتغيرات المستقلة أي مخاطر الائتمان المتمثلة "بنسبة التعثر"، والضابطة المتمثلة "بحجم الأصول"، والاعتماد على دراسة (Nabi – 2022)، لتحديد المتغيرات التابعة مقاييس الأداء المتمثلة "بنسبة الربحية"، "نسبة السيولة"، "نسبة الربحية"، "نسبة الملاءة المالية"، وتم قياس المتغيرات بالعلاقات الآتية:

1- تم حساب المخاطر الائتمانية بنسبة التعثر من خلال القوائم المالية وذلك وفق القانون الآتي:

$$\text{نسبة التعثر} = \frac{\text{تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية}}$$

2- تم حساب العائد على الأصول من خلال القوائم المالية وذلك وفق القانون الآتي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

حيث تم استبعاد أرباح القطع البنيوي من صافي الربح.

3- تم حساب نسبة السيولة من خلال القوائم المالية وذلك وفق القانون الآتي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4- تم اتخاذ نسبة كفاية رأس المال من التقارير المالية.

5- لضبط نتائج البحث تم الاعتماد على حجم الأصول، وللوصول لنتيجة دقيقة تم قياسه بأخذ اللوغاريتم.

المبحث الثاني: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات

أولاً: توصيف الاحصائي لمتغيرات البحث:

تبين الجداول التالية كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بأكبر قيمة وبأصغر قيمة ومعامل التفلطح والالتواء لمتغيرات البحث خلال فترة البحث، وقبل تطبيق معيار IFRS9، ثم بعد تطبيقه.

- خلال فترة البحث:

الجدول رقم (2) توصيف متغيرات البحث خلال فترة البحث

Descriptive Statistics							
	N	Min	Max	Mean	Std. dev.	Skewness	Kurtosis
نسبة التعثر	40	.026	1.844	.235	.406	2.647	6.865
العائد على الأصول	40	-.072	.095	.001	.025	.426	5.048
نسبة كفاية رأس المال	40	.1009	3.138	.871	1.11	1.242	-.354
نسبة السيولة القانونية	40	.592	3.811	1.473	.885	1.358	.463
حجم البنك	40	10.549	12.277	11.296	.387	. 568	.157

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

من الجدول رقم (2) نجد:

1- تراوحت نسبة التعثر بين أكبر قيمة (1.844) في بنك سورية والمهجر عام 2016، وأصغر قيمة (0.026) في بنك سورية والمهجر عام 2021، عند متوسط حسابي (0.235) وانحراف معياري (0.406)، وهو أكبر من المتوسط، وهذا دليل على وجود مخاطر في تقلب هذه القيم، كما تبين أن منحني نسبة التعثر ملتوي نحو اليمين ومدبب.

2- تراوحت قيمة العائد على الأصول بين أكبر قيمة (0.095) في بنك سورية والمهجر عام 2020، وأصغر قيمة (0.072-) في بنك الدولي للتجارة والتمويل عام 2015، عند متوسط حسابي (0.001) وانحراف معياري (0.025)، كما تبين أن منحني العائد على الأصول ملتوي نحو اليمين ومدبب.

3- تراوحت نسبة كفاية رأس المال بين أكبر قيمة (3.138) في بنك قطر الوطني عام 2020، وأصغر قيمة (0.101) في بنك سورية والمهجر عام 2013، عند متوسط حسابي (0.871) وانحراف معياري (1.11)، وهو أكبر من المتوسط، وهذا دليل على وجود مخاطر في تقلب هذه القيم، كما تبين أن منحني نسبة كفاية رأس المال ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

4- تراوحت نسبة السيولة القانونية بين أكبر قيمة (3.811) في بنك قطر الوطني عام 2015، وأصغر قيمة (0.592) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2013، عند متوسط حسابي (1.473) وانحراف معياري (0.885)، كما تبين أن منحني نسبة السيولة القانونية ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

5- تراوحت قيمة حجم البنك بين أكبر قيمة (12.277) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2022، وأصغر قيمة (10.549) في بنك قطر الوطني عام 2013، عند متوسط حسابي (11.296) وانحراف معياري (0.387)، كما تبين أن منحني حجم البنك ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

- قبل تطبيق معيار IFRS9.

الجدول رقم (3) توصيف متغيرات البحث قبل تطبيق المعيار

Descriptive Statistics							
	N	Min	Max	Mean	Std. dev.	Skewness	Kurtosis
نسبة التعثر	20	.057	1.844	.359	.527	1.848	2.478
العائد على الأصول	20	-.072	.04	-.007	.024	-.887	1.414
نسبة كفاية رأس المال	20	.1	3.134	.852	1.189	1.283	-.323
نسبة السيولة القانونية	20	.592	3.811	1.482	1.008	1.335	.316
حجم البنك	20	10.549	11.399	11.041	.222	-.408	-.095

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

من الجدول رقم (3) نجد:

1- تراوحت نسبة التعثر بين أكبر قيمة (1.844) في بنك سورية والمهجر عام 2016، وأصغر قيمة (0.057) في بنك قطر الوطني عام 2016، عند متوسط حسابي (0.359) وانحراف معياري (0.527)، وهو أكبر من المتوسط، وهذا دليل على وجود مخاطر في تقلب هذه القيم، كما تبين أن منحني نسبة التعثر ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

2- تراوحت قيمة العائد على الأصول بين أكبر قيمة (0.04) في بنك الدولي للتجارة والتمويل عام 2017، وأصغر قيمة (-0.072) في بنك الدولي للتجارة والتمويل عام 2017، عند متوسط حسابي (-0.007) وانحراف معياري (0.024)، وهو أكبر من المتوسط، وهذا دليل على وجود مخاطر في تقلب هذه القيم، كما تبين أن منحني نسبة التعثر ملتوي نحو اليسار ومتفرطح.

3- تراوحت نسبة كفاية رأس المال بين أكبر قيمة (3.134) في بنك قطر الوطني عام 2017، وأصغر قيمة (0.1) في بنك سورية والمهجر عام 2013، عند متوسط حسابي (0.852) وانحراف معياري (1.189)، وهو

أكبر من المتوسط، وهذا دليل على وجود مخاطر في تقلب هذه القيم، كما تبين أن منحني نسبة كفاية رأس المال ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

4- تراوحت نسبة السيولة القانونية بين أكبر قيمة (3.811) في بنك قطر الوطني عام 2015، وأصغر قيمة (0.592) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2013، عند متوسط حسابي (1.482) وانحراف معياري (1.008)، كما تبين أن منحني نسبة السيولة القانونية ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

5- تراوحت قيمة حجم البنك بين أكبر قيمة (11.399) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2017، وأصغر قيمة (10.549) في بنك قطر الوطني عام 2013، عند متوسط حسابي (11.041) وانحراف معياري (0.222)، كما تبين أن منحني حجم البنك ملتوي نحو اليسار ومتفرطح.

- بعد تطبيق معيار IFRS9.

الجدول رقم (4) توصيف متغيرات البحث بعد تطبيق المعيار

Descriptive Statistics							
	N	Min	Max	Mean	Std. dev.	Skewness	Kurtosis
نسبة التعثر	20	.026	.622	.111	.172	2.617	5.857
العائد على الأصول	20	-.031	.095	.01	.023	2.334	9.133
نسبة كفاية رأس المال	20	.194	3.138	.891	1.069	1.312	-.126
نسبة السيولة القانونية	20	.751	3.179	1.464	.769	1.449	.698
حجم البنك	20	11.008	12.277	11.551	.348	.351	-.271

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

من الجدول رقم (4) نجد:

1- تراوحت نسبة التعثر بين أكبر قيمة (0.622) في بنك سورية والمهجر عام 2016، وأصغر قيمة (0.026) في بنك قطر الوطني عام 2016، عند متوسط حسابي (0.111) وانحراف معياري (0.172)، وهو أكبر من 25% من المتوسط، وهذا دليل على وجود مخاطر في تقلب هذه القيم، كما تبين أن منحني نسبة التعثر ملتوي نحو اليمين ومدبب.

2- تراوحت قيمة العائد على الأصول بين أكبر قيمة (0.095) في بنك سورية والمهجر عام 2020، وأصغر قيمة (0.031-) في بنك سورية والمهجر عام 2022، عند متوسط حسابي (0.01) وانحراف معياري (0.023)، كما تبين أن منحني نسبة التعثر ملتوي نحو اليسار ومدبب.

3- تراوحت نسبة كفاية رأس المال بين أكبر قيمة (3.138) في بنك قطر الوطني عام 2020، وأصغر قيمة (0.194) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2021، عند متوسط حسابي (0.891) وانحراف معياري (1.069)، كما تبين أن منحني نسبة كفاية رأس المال ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

4- تراوحت نسبة السيولة القانونية بين أكبر قيمة (3.179) في بنك قطر الوطني عام 2021، وأصغر قيمة (0.751) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2019، عند متوسط حسابي (1.464) وانحراف معياري (1.769)، كما تبين أن منحني نسبة السيولة القانونية ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

5- تراوحت قيمة حجم البنك بين أكبر قيمة (12.277) في بنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2017، وأصغر قيمة (11.008) في بنك قطر الوطني عام 2013، عند متوسط حسابي (11.551) وانحراف معياري (0.348)، كما تبين أن منحني حجم البنك ملتوي نحو اليمين ومتفرطح.

- **بالمقارنة نجد، قبل تطبيق معيار IFRS9 وجود مخاطر في تقلب جميع القيم، ماعدا نسبة السيولة القانونية وحجم البنك، أما بعد تطبيق المعيار نلاحظ وجود المخاطر في تقلب القيم في نسبة التعثر فقط، وهذا الأمر طبيعي، لأن نسبة المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر انخفضت نتيجة تطبيق معيار IFRS9.**

ثانياً: التطور البياني للمخاطر الائتمانية قبل وبعد تطبيق المعيار:

1. تطور المخاطر الائتمانية لمصرف الدولي للتجارة والتمويل:

الشكل رقم (1) تطور نسبة المخاطر الائتمانية عبر سنوات الدراسة

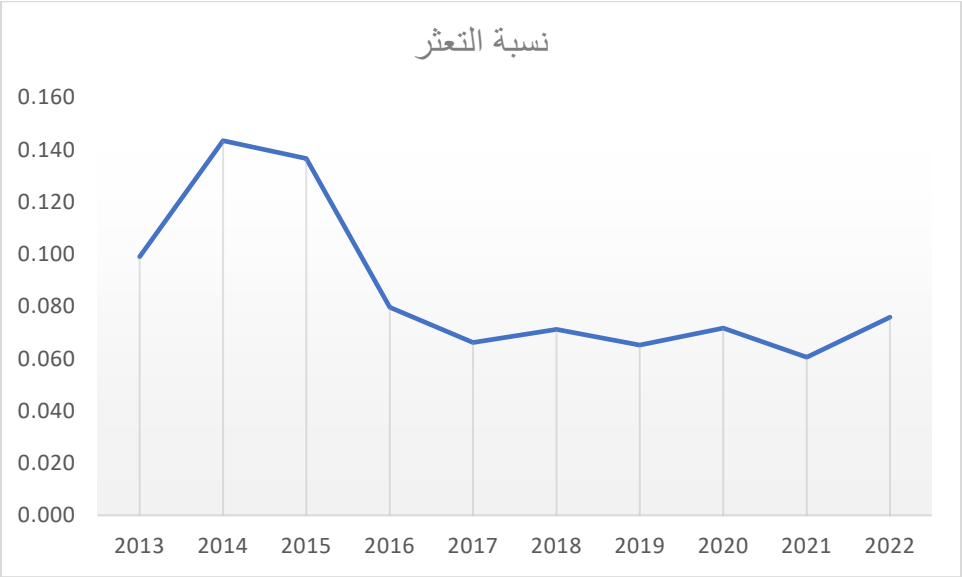

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

- نلاحظ من الشكل رقم (1) أن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر إلى إجمالي التسهيلات قبل تطبيق معيار IFRS9 مرتفعة، اذ ارتفعت لتصل لأعلى قيمة (0.143) في عام 2014، نتيجة ارتفاع قيمة التسهيلات المتعثرة 55.6% أي بمقدار زيادة أكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية، ثم انخفضت لتصل لأدنى قيمة (0.066) في عام 2017، **نتيجة انخفاض التسهيلات الائتمانية المتعثرة وقيام المصرف بالتركيز على تحصيل هذه الديون المتعثرة وإجراء عمليات إعادة جدولة، كما استمر في اتباع سياسة التحفظ في منح تسهيلات الائتمانية.**

نلاحظ أيضاً، أن نسبة التعثر بعد تطبيق معيار IFRS9 أصبحت ثابتة نوعاً ما، **نتيجة قيام المصرف بدراسات ائتمانية جيدة، وتقييم خسائر الائتمان وفقاً لمنهجية الخسائر المتوقعة، أي منح تسهيلات ائتمانية لجهات تحمل مخاطر أقل، مثل الشركات الدفاعية، التي ازداد التوجه لها بعد جائحة كورونا.**

2. تطور المخاطر الائتمانية لبنك بيمو السعودي الفرنسي:

الشكل رقم (2) تطور نسبة المخاطر الائتمانية عبر سنوات الدراسة

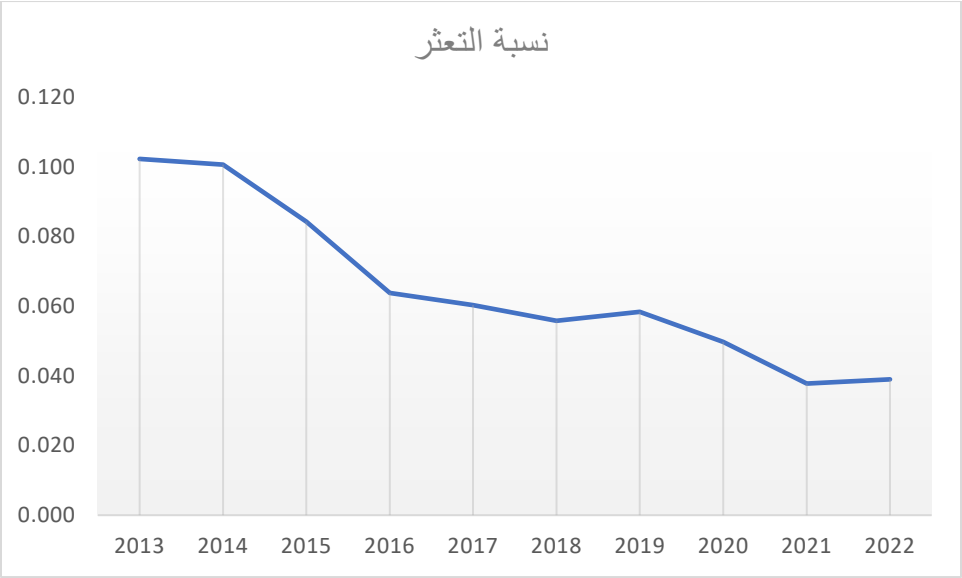

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

- نلاحظ من الشكل رقم (2) أن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر إلى إجمالي التسهيلات، اتخذت منحنى متناقص على مدى فترة البحث، إذ اتخذت أعلى قيمة في فترة ما قبل تطبيق المعيار (0.102) في عام 2013، نتيجة ارتفاع قيمة التسهيلات المتعثرة 16.9% أي بمقدار زيادة أكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية، ثم انخفضت تدريجياً لتصل لأدنى قيمة (0.038) في عام 2021، فعلى الرغم من ازدياد التسهيلات المتعثرة بمقدار 62.4%، ارتفعت قيمة إجمالي التسهيلات بمقدار 133.66%، أي ارتفعت قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار أكبر من قيمة التسهيلات المتعثرة.

أي نلاحظ أن المنحنى متجه نحو الانخفاض بكامل فترة الدراسة وهذا يدل على أن المصرف كان يتبع سياسة ائتمانية تعتبر ناجحة قبل وبعد تطبيق المعيار.

3. تطور المخاطر الائتمانية لبنك قطر الوطني:

الشكل رقم (3) تطور نسبة المخاطر الائتمانية عبر سنوات الدراسة

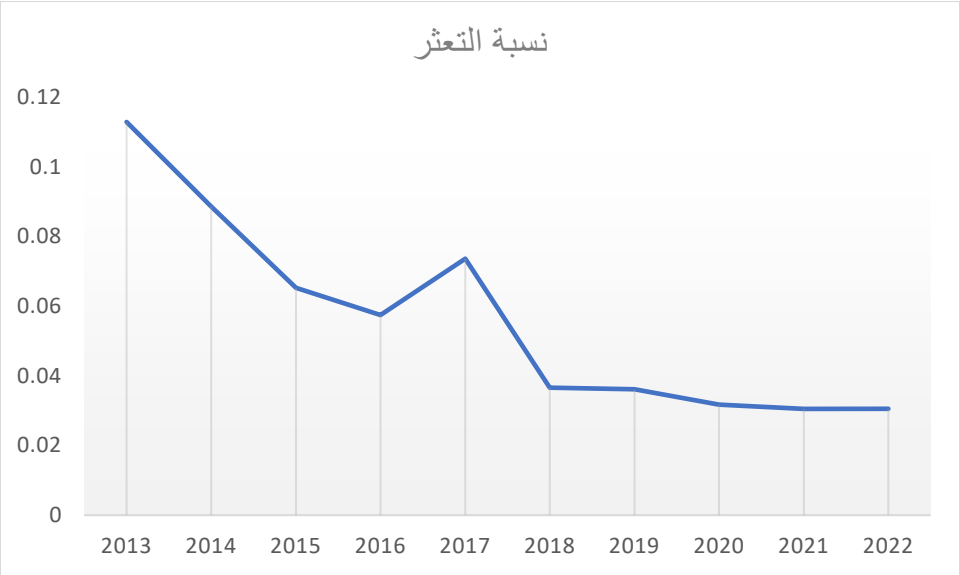

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

- نلاحظ من الشكل رقم (3) أن منحنى المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر إلى إجمالي التسهيلات اتخذت منحنى متناقص، ثم ارتفعت لتصل إلى (0.074) في عام 2017 قبل تطبيق معيارIFRS9، نتيجة ارتفاع قيمة التسهيلات المتعثرة 15.66% وانخفاض قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية 9.66%، أما بعد تطبيق المعيار نلاحظ أن نسبة التعثر بعد تطبيق معيارIFRS9 أصبحت ثابتة، **نتيجة قيام المصرف بدراسات ائتمانية جيدة، وتقييم خسائر الائتمان وفقاً لمنهجية الخسائر المتوقعة، أي منح تسهيلات ائتمانية لجهات تحمل مخاطر أقل، مثل الشركات الدفاعية، التي ازداد التوجه لها بعد جائحة كورونا.**

أي يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنويع في الاستثمارات، لتفادي تركز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين.

4. تطور المخاطر الائتمانية لبنك سورية والمهجر:

الشكل رقم (4) تطور نسبة المخاطر الائتمانية عبر سنوات الدراسة

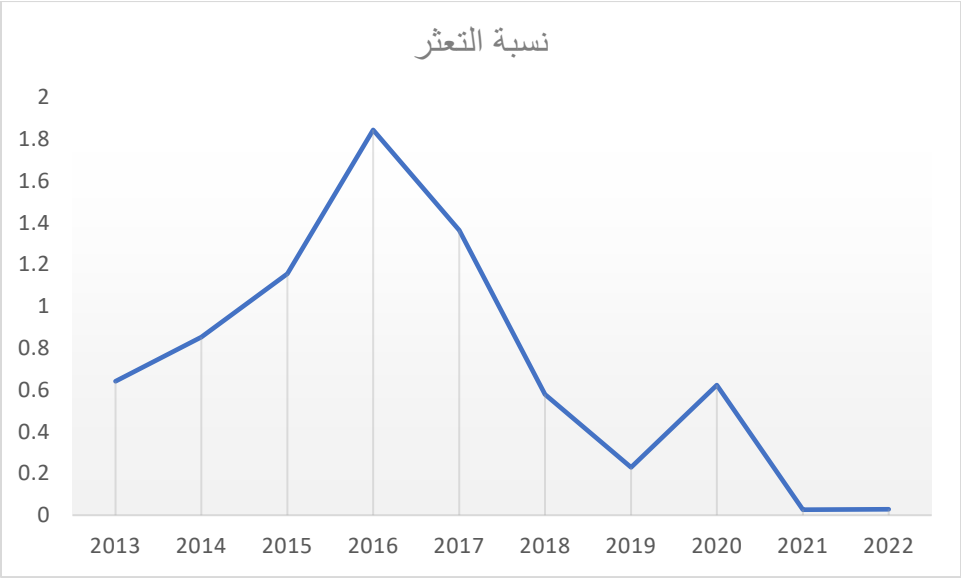

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المرفقة بالCD

- نلاحظ من الشكل رقم (4) أن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر إلى إجمالي التسهيلات، اتخذت منحنى متزايد على مدى فترة البحث، إذ اتخذت أعلى قيمة في فترة ما قبل تطبيق المعيار (1.843) في عام 2016، نتيجة ارتفاع قيمة التسهيلات المتعثرة بنسبة 13% وانخفاض إجمالي التسهيلات الائتمانية 29%، ثم تم ضبط المحفظة الائتمانية لتشهد انخفاض المخاطر في عام 2017.

واستمرت المخاطر بالانخفاض بعد تطبيق معيار IFRS9، ولكن خلال فترة كورونا ارتفعت لتصل إلى (0.622) في عام 2020، نتيجة ارتفاع التسهيلات المتعثرة بنسبة 100% وانخفاض إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 26.28%، **وهذا يدل على تركيز المصرف للاستثمار في مشاريع تعثرت خلال فترة الكورونا.**

ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

اختبار الفرضية الأولى التي تنص:

1. يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل تطبيق معيار IFRS9 ومن ثم بعد تطبيقه.

- تبين الجداول رقم (6,5) نتائج اختبار الفرضية الأولى قبل تطبيق المعيار:

الجدول رقم (5) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الأولى قبل تطبيق المعيار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.558	.311	.230	.021778	3.837	.042

الجدول رقم (6) معامل الانحدار للفرضية الأولى قبل تطبيق المعيار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.674	.261		-2.583	.019
	نسبة التعثر	.002	.010	.047	.219	.829
	حجم البنك	.060	.024	.541	2.539	.021

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل الارتباط (0.558) وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة وطردية لأن R أصغر من 0.75، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.230)، وهذا يدل على أنه يمكن للمتغيرات المستقلة أن تفسر 23% من التغير في معدل العائد على الأصول.

ومن الجدول رقم (6) يتضح أن حجم البنك هو المؤثر، والمخاطر الائتمانية غير مؤثرة عند مستوى دلالة 10% قبل تطبيق المعيار، **إذ تبين من وجهة نظر الباحثة احتمالية اعتماد المصارف على استثمارات غير التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تؤثر في ربحيتها.**

نستنتج أن: **لا يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التقليدية السورية قبل تطبيق المعيار.**

- تبين الجداول رقم (8,7) نتائج اختبار الفرضية الأولى بعد تطبيق المعيار:

الجدول رقم (7) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الأولى بعد تطبيق المعيار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.629	.395	.324	.019439	5.561	.014

الجدول رقم (8) معامل الانحدار للفرضية الأولى بعد تطبيق المعيار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.008	.154		.055	.957
	نسبة التعثر	.086	.027	.626	3.215	.005
	حجم البنك	-.001	.013	-.010	-.049	.961

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الارتباط (0.629) وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة وطردية لأن R أصغر من 0.75، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.324)، وهذا يدل على أنه يمكن للمتغيرات المستقلة أن تفسر 32% من التغير في معدل العائد على الأصول بعد تطبيق المعيار.

ومن الجدول رقم (8) نجد أن t=3.215، وقيم sig=0.005 حيث sig مستوى دلالة الاختبار أصغر من 0.05 مستوى دلالة المفترض، أي أنه يوجد تأثير معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف المتمثلة بالعائد على الأصول بعد تطبيق المعيار، وتكون معادلة الانحدار الممثلة لعلاقة العائد على الأصول بالمخاطر الائتمانية:

$$Y=0.086x$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في المخاطر الائتمانية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بمقدار 8%، **أي أن تطبيق معيار IFRS9 أدى إلى وجود أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف المتمثلة بالعائد على الأصول، فبالتطبيق الأولي لهذا المعيار تم اعتبار قسم من التسهيلات الائتمانية بالمرحلة الثالثة أي شبه متعثرة، لذلك تبين وجود أثر للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف**، وحجم البنك غير مؤثر عند مستوى دلالة 1%.

نستنتج أن: **يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعد تطبيق المعيار.**

اختبار الفرضية الثانية التي تنص:

2. يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، قبل تطبيق معيار IFRS9 ومن ثم بعد تطبيقه.

- تبين الجداول رقم (10,9) نتائج اختبار الفرضية الثانية قبل تطبيق المعيار:

الجدول رقم (9) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثانية قبل تطبيق معيار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.548	.300	.218	.891	3.644	.048

الجدول رقم (10) معامل الانحدار للفرضية الثانية قبل تطبيق المعيار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	27.939	10.685		2.615	.018
	نسبة التعثر	-.100	.411	-.052	-.243	.811
	حجم البنك	-2.393	.972	-.529	-2.462	.025

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل الارتباط (0.548) وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة وطردية لأن R أصغر من 0.75، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.218)، وهذا يدل على أنه يمكن للمتغيرات المستقلة أن تفسر 22% من التغير في نسبة السيولة القانونية قبل تطبيق المعيار.

ومن الجدول رقم (10) يتضح أن حجم البنك هو المؤثر، والمخاطر الائتمانية غير مؤثرة عند مستوى دلالة 10% قبل تطبيق المعيار، **إذ تبين من وجهة نظر الباحثة توفر الإدارة الجيدة والكفؤة للسيولة تساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح كالسلطات الرقابية والمودعين وغيرهم، وتمكن المصارف من استغلال الفرص المناسبة والمتاحة لتحقيق أقصى الأرباح.**

نستنتج أنه: **لا يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل تطبيق المعيار.**

- تبين الجداول رقم (12,11) نتائج اختبار الفرضية الثانية بعد تطبيق المعيار:

الجدول رقم (11) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثانية بعد تطبيق المعيار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.236	.056	.055	.790	.502	.614

الجدول رقم (12) معامل الانحدار للفرضية الثانية بعد تطبيق المعيار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.287	6.241		.687	.501
	نسبة التعثر	-1.067	1.085	-.239	-.983	.339
	حجم البنك	-.234	.537	-.106	-.436	.669

يتضح من الجدول رقم (11) أن معامل الارتباط (0.236) وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة وطردية لأن R أصغر من 0.75، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.055)، وهذا يدل على أنه يمكن للمتغيرات المستقلة أن تفسر 5% من التغير في نسبة السيولة القانونية بعد تطبيق المعيار.

ومن الجدول رقم (12) يتضح أن حجم البنك والمخاطر الائتمانية غير مؤثرين في سيولة المصارف، **نتيجة قيام المصارف السورية بتقييم الائتمان وفقاً لمنهجية الخسائر المتوقعة، أي قدرة المصارف في توفير أرصدة نقدية لتغطية الودائع وما في حكمها مما يجعل المصرف في أمان من مخاطرة العسر المالي وغيرها.**

نستنتج أن: **لا يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل تطبيق المعيار.**

اختبار الفرضية الثالثة التي تنص:

3. يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ملاءة المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل تطبيق معيار IFRS9 ومن ثم بعد تطبيقه.

- تبين الجداول رقم (14,13) نتائج اختبار الفرضية الثالثة قبل تطبيق المعيار:

الجدول رقم (13) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثالثة قبل تطبيق المعيار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.557	.311	.229	1.043	3.829	.042

الجدول رقم (14) معامل الانحدار للفرضية الثالثة قبل تطبيق المعيار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	28.800	12.511		2.302	.034
	نسبة التعثر	-.408	.481	-.181	-.849	.408
	حجم البنك	-2.518	1.138	-.471	-2.213	.041

يتضح من الجدول رقم (13) أن معامل الارتباط (0.557) وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة وطردية لأن R أصغر من 0.75، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.229)، وهذا يدل على أنه يمكن للمتغيرات المستقلة أن تفسر 23% من التغير في نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق المعيار.

ومن الجدول رقم (14) يتضح أن حجم البنك هو المؤثر، والمخاطر الائتمانية غير مؤثرة عند مستوى دلالة 10% قبل تطبيق المعيار.

نستنتج أن: **لا يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل تطبيق المعيار.**

- تبين الجداول رقم (16,15) نتائج اختبار الفرضية الثالثة بعد تطبيق المعيار:

الجدول رقم (15) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الثالثة بعد تطبيق المعيار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.444	.197	.103	1.013	2.088	.155

الجدول رقم (16) معامل الانحدار للفرضية الثالثة بعد تطبيق المعيار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.572	8.002		1.696	.108
	نسبة التعثر	-2.322	1.391	-.375	-1.670	.113
	حجم البنك	-1.075	.689	-.350	-1.561	.137

يتضح من الجدول رقم (15) أن معامل الارتباط (0.444) وهذا يدل على وجود علاقة متوسطة وطردية لأن R أصغر من 0.75، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.103)، وهذا يدل على أنه يمكن للمتغيرات المستقلة أن تفسر 10% من التغير في نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق المعيار.

ومن الجدول رقم (16) يتضح أن حجم البنك هو المؤثر، والمخاطر الائتمانية غير مؤثرة عند مستوى دلالة 10% بعد تطبيق المعيار.

نستنتج أن: **لا يوجد أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في نسبة كفاية رأس المال التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعد تطبيق المعيار.**

النتائج

1. انخفاض منحنى المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر بعد تطبيق معيار الدولي للتقارير المالية IFRS9.
2. عدم وجود أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التقليدية السورية قبل تطبيق المعيار.
3. عدم وجود أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في سيولة المصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق المعيار.
4. عدم وجود أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في الملاءة المالية للمصارف التقليدية السورية قبل وبعد تطبيق المعيار.
5. إن تطبيق معيار IFRS9 أدى إلى تغير الأثر للمخاطر الائتمانية في ربحية المصارف التقليدية السورية، وهذا الأثر موجب نتيجة اعتماد المصارف على استثمارات خارجية تحقق لها أرباح تغطي الخسائر المحققة. إذ تقوم المصارف باحتجاز نسبة من المخصصات، نتيجة تصنيف الديون المتعثرة من مرحلة لأخرى.

التوصيات

1. التركيز على القيام باستثمارات خارجية أكثر من اعتمادها على منح تسهيلات ائتمانية.
2. ينبغي القيام بإجراء المراجعة والرقابة بما يتعلق بمنح الائتمان المصرفي لفترة تسبق منح الائتمان، وبما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9.
3. –العمل على وضع سياسات فعالة في منح الائتمان تحقق توازن بين زيادة أرباح المصارف وخفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية.
4. إجراء أبحاث أخرى لمخاطر غير منتظمة "كالمخاطر التشغيلية"، تؤثر في الأداء المالي للمصارف.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. ابداح، الاء، 2020، أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، ص17.
2. أبودلو، موسى، 2021، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على القوائم المالية، جامعة شرق الأوسط، الأردن، ص17-19.
3. أحمد، محمد المهدي، 2019، الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS9، كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان الإسلامية، ص12.
4. الأمين، حمزة، الصديق، نورالدين، 2021، مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة بنغازي العلمية، ص157.
5. الصائغ، مها، 2022، أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مجلة البحوث التجارية، المجلد 44، العدد 1، ص293.
6. بركاوي، أسماء، بوشنة، مدينة، 2018، أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، ص8-9.
7. بروك، راوية، قسوم، ربيحة، بلحاج، شريفة، 2020، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية التجارة جامعة المنوفية، ص4.
8. بلقلة، براهيم، 2021، دراسة في مقياس إدارة المخاطر المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص58.
9. بن فرحات، كريمة، 2020، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة، جامعة محمد خيضر، ص26.
10. تواتي، نذيرة، 2016، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية، جامعة قاصدي مرباح، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ص4.

11. جمعان، نجاة، 2017، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، ص206-ص199.
12. رمزي، فراس، بشرى، عزوز، 2019، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، ص10.
13. زاهر، لانا، 2020، أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد السابع، ص92-93.
14. زايدي، مريم، 2017، اتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، جامعة محمد خيضـــر بسكرة، ص79.
15. زهرة، حمداني، 2012، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، جامعة وهران، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، ص15.
16. سعيد، عبد السلام، 2016، المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ص116.
17. سلمان، رنيم، 2020، تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية، جامعة الشام الخاصة، ص30-31.
18. سماح، بن موسى، 2021، دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية والتمويلية، جامعة أحمد دراية، ص6.
19. شريف، محمد، 2016، أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ص11.
20. عفانة، محمد كمال، 2017، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص132.
21. عمر، رنا، 2020، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) IFRS على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد الرابع، ص142.

22. فلاح، فاطمة، 2018، أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية البنوك التجارية، جامعة تشرين، اللاذقية، ص65.
23. فليح، مصطفى، 2020، أثر كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة على استمرارية الأرباح في المصارف التجارية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 61، العدد 52، ص10.
24. كاسحي، موسى، دهليس، عادل، 2022، تقييم وإدارة المخاطر المالية العامة في ظل جائحة كوفيد19، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد1، ص119.
25. محسن، عواطف، 2022، تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وأثره على استراتيجيات الائتمان المصرفي، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ص12.
26. مخلوفي، أسامة، بولكراش، رانيا، 2022، أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية، جامعة محمد الصـديق بن يحي، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، ص22.
27. مرزوق، عبد العزيز، 2020، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في الأداء المالي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد 10، ص18.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Adams, Patrick, Verdelhan, Adrien, 2022, Exchange Rate Risk in Public Firms, p2.
2. Ali, Wajahat, 2010, Relationship between the profitability and working capital policy of Swedish companies, Umea University, p5.
3. Handayani, Susannur, 2020, Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value, the University of Persada Indonesia Yayasan Administration, Indonesia, p327.
4. Kamis, Nur, 2018, Systematic and Unsystematic Risk Determinants of Liquidity Risk on Manufacturing Industry in North America, p6.
5. Marija, Knezevic, 2013, Operational Risk and Challenges for Banking Industry, Serbia, p:43-44.
6. Murerwa, Charles, 2015, Determinants of banks financial performance in developing economics, United States International University, Africa, p6.